IRAQI Academic Scientific Journals

KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (Vol.03) (No.03):P(119-132)

خزائن للعلوم الاقتصادية والإدارية

KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES

ISSN: 2960-1363

The impact of non-interest income on the profitabi stability of Iraqi commercial banks

Asst. Prof .Dr. Saja Fathi Mohammed [1], **Asst. Prof .Dr. Laila abdulkarem Mohammed** [2]

[1,2]Department of Financial and Banking Sciences, College of Administration and Economics,

University of Mosul, Iraq

Saja.fathi@uomosul.edu.iq

Layla_abdulkarem@uomosul.edu.iq

Abstract: This study explores the impact of non-interest income diversification on the profitability and financial stability of commercial banks in Iraq. The analysis focuses on a sample of (15) commercial banks over the period (2014–2023). The study employed a descriptive-analytical approach to measure and analyze the relationship between non-interest income sources and both bank profitability and financial stability. Non-interest income components included fees and commissions from banking services, foreign exchange trading income, and securities investment income. Return on Assets (ROA) and Return on Equity (ROE) were used to measure profitability, while the Z-score was utilized as a proxy for financial stability. The study employed Panel Data regression (Random Effect and Fixed Effect models) and relied on the Hausman test to select the most accurate and appropriate model for hypothesis testing. The results demonstrate that the ratio of fee and commission income has a negative and significant influence on profitability. This trend is likely driven by the Central Bank of Iraq's strategic push toward financial inclusion, which mandates low-cost services that may not offset operational expenses, alongside substantial capital expenditure in financial technology (FinTech). Conversely, the ratio of income generated from fees and commissions has a positive and significant effect on the stability of Iraqi commercial banks. In other words, increased reliance on this type of income enhances financial stability by reducing sensitivity to interest rate fluctuations and economic cycles. The results also indicate that the ratio of securities investment income has a negative and significant impact on financial stability; thus, an increased reliance on gains from stocks and bonds leads to a decrease in the level of financial stability. The research recommends that decision-makers in Iraqi commercial banks expand credit lending, given its role in enhancing the stability and profitability of these banks. It also recommends diversifying their income sources and moving away from unstable sources of revenue by expanding the provision of banking services such as fees and commissions.

Keywords: Non-interest income, bank profitability, bank stability, z-score.

DOI: 10.69938/Keas.2603038

IRAQI Academic Scientific Journals
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (Vol.03) (No.03):P(119-132)

أثر الدخل غير المرتبط بالفوائد في ربحية واستقرار المصارف التجارية العراقية

سجى فتحي محمد يونس[1]، ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي[2]

[1,2]كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق
Saja.fathi@uomosul.edu.iq
Layla_abdulkarem@uomosul.edu.iq

المستخلص: تناولت الدراسة الحالية أثر تنويع مصادر الدخل غير المرتبط بالفوائد في ربحية واستقرار المصارف التجارية العراقية. تمثلت عينة الدراسة بالمصارف التجارية العاملة في العراق والبالغ عددها (15) مصرفاً للفترة (2014 – 2023)، وتم الاعتماد على البيانات الثانوية المدرجة في التقارير المالية والميزانيات السنوية الصادرة عن المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة. اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لقياس وتحليل طبيعة العلاقة بين مصادر الدخل غير المرتبط بالفوائد وكل من ربحية المصارف واستقرارها المالي. وتمثلت مكونات الدخل غير المرتبط بالفوائد في كل من: دخل الرسوم والعمولات لقاء تقديم الخدمات المصرفية، ودخل المتاجرة بالعملات الأجنبية، ودخل الاستثمار في الأوراق المالية. كما استُخدم مؤشرا العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية لقياس الربحية، وقيمة (Z-score) لقياس الاستقرار المالي. استخدمت الدراسة نماذج انحدار البيانات المقطعية (Panel Data)، واعتماداً على Hausman test لاختيار النموذج الادق والمناسب لاختبار فرضيات الدراسة. أظهرت النتائج ان نسبة دخل الرسوم والعمولات لقاء تقديم الخدمات المصرفية لها تأثير عكسي ومعنوي في ربحية المصارف التجارية العراقية. ويمكن ان يعزى ذلك الى توجهات البنك المركزي العراقي نحو تطبيق استراتيجية الشمول المالي وحث المصارف التجارية العراقية على تقديم الخدمات المصرفية لأكبر شريحة من افراد المجتمع وبأسعار تنافسية منخفضة قد لا تغطي تكاليف الخدمة المصرفية. بالإضافة الى الاستثمار الكبير في التكنولوجيا المالية والمصرفية. في المقابل، تؤثر نسبة الدخل الناجم عن الرسوم والعمولات لقاء تقديم الخدمات المصرفية بشكل طردي ومعنوي في استقرار المصارف التجارية العراقية. بمعنى ان زيادة الاعتماد على هذا النوع من الدخل يؤدي الى زيادة الاستقرار المالي من خلال تقليل حساسية هذا النوع من الدخل لتقلبات الفائدة والدورة الاقتصادية. كما وجد ان نسبة الدخل المتأتي من الاستثمار في الأوراق المالية لها تأثير سلبي ومعنوي في الاستقرار المالي، أي ان زيادة اعتماد المصارف التجارية العراقية على الأرباح الناجمة عن الاستثمار في الأوراق المالية (أسهم وسندات) يؤدي الى انخفاض مستوى الاستقرار المالي. ويوصي البحث صناع القرار في المصارف التجارية العراقية بضرورة التوسع في منح الائتمان لما له من دور في تعزيز استقرار وربحية المصارف التجارية الى جانب تنويع مصادر دخلها والابتعاد عن مصادر الدخل غير المستقرة عبر التوسع في تقديم الخدمات المصرفية مثل الرسوم والعمولات.

الكلمات المفتاحية: الدخل غير المرتبط بالفوائد، الربحية المصرفية، الاستقرار المصرفي، قيمة z-score.

المقدمة

تعد المصارف التجارية مؤسسات مالية وسيطة تتمحور مهامها الرئيسة حول قبول الودائع ومنح القروض ولهذا السبب، تعد إيرادات الفوائد المصدر الرئيسي لإيراداتها. ومع ذلك، على مدى العقود الثلاثة الماضية، اتجهت المصارف التجارية تدريجياً الى الابتعاد عن انشطتها التقليدية للوساطة المالية من خلال إضافة بعض الأنشطة إلى أعمالها التي تولد دخلاً غير الفائدة. كما القت التغيرات الهيكلية مثل تحرير الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الحديثة والابتكار المالي وإلغاء القيود التنظيمية آثار هامة على دخل المصارف. اذ تحولت المصارف من الاعتماد على صافي دخل الفوائد إلى الدخل الغير المرتبط بالفوائد. كما أدى انخفاض هوامش الفائدة إلى تغيير الدور التقليدي للمصارف وإلزامها بالبحث عن مصادر جديدة للإيرادات.

شهدت المصارف التجارية العراقية خلال السنوات السابقة تغير ملحوظاً في هيكل الدخل واعتمادها بشكل كبير على مصادر دخل غير مرتبطة بالفوائد (مثل الرسوم والعمولات وارباح المتاجرة بالأوراق المالية بالإضافة الى ايرادات بيع العملات الاجنبية) ويعود ذلك الى انخفاض في حجم الودائع والائتمان الممنوح وازدياد المنافسة في القطاع المصرفي والتطورات التكنولوجية، مما أدى إلى انخفاض هوامش الفائدة للمصارف. اما هيكل البحث فقد تمثل بثلاثة مباحث تناول المبحث الاول منهجية البحث والدراسات السابقة، اما المبحث الثاني فقد تناول الإطار النظري للبحث، اما المبحث الثالث فقد تناول الإطار التحليلي وخلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بموضوع البحث.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

1-1منهجية البحث

1-1 -1مشكلة البحث: في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه المصارف التجارية العراقية بسبب اعتمادها على مصادر الدخل المعتمد على الفوائد، مما ادى الى ارتفاع مخاطر الائتمان لديها، تسعى الانظمة المصرفية الحديثة الى تعزيز مصادر الدخل الغير مرتبط بالفوائد كالعمولات والرسوم على الخدمات المصرفية وايرادات بيع الموجودات وتأجير العقارات ومزاد العملات الاجنبية ومعرفة إذا كان هذا النوع من الدخل يساهم في زيادة الربحية وتعزيز الاستقرار المصرفي، ومن هنا يحاول البحث الاجابة على التساؤلات الاتية:

1. ما هو تأثير الدخل غير المرتبط بالفوائد في ربحية المصارف التجارية العراقية عينة البحث؟
2. هل يؤثر الدخل غير المرتبط بالفوائد في الاستقرار المالي للمصارف التجارية العراقية عينة البحث؟

2-1-1 اهمية البحث: يسهم البحث في اثراء الادبيات المتعلقة بقياس وتحليل طبيعة العلاقة بين الدخل غير المرتبط بالفوائد وربحية واستقرار المصارف التجارية في بيئة مصرفية نامية مثل العراق، مما يوفر نموذجاً تحليلياً يساعد صناع القرار في المصارف التجارية العراقية على تبني هذا النوع من السياسات التي تعمل على زيادة الربحية وتعزيز استقرار المصارف.

3-1-1 فرضيات البحث: يستند البحث الى فرضيتين اساسيتين هما:

الفرضية الاولى: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمكونات الدخل غير المرتبط بالفوائد على ربحية المصارف التجارية العراقية.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمكونات الدخل غير المرتبط بالفوائد على الاستقرار المالي في المصارف التجارية العراقية.

4-1-1 اهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى بحث ما إذا كانت نسبة الدخل غير المرتبط بالفائدة تُسهم في زيادة استقرار وربحية المصارف التجارية العراقية، على النحو التالي:

1. دراسة تأثير مكونات الدخل غير المرتبط بالفوائد على ربحية المصارف التجارية العراقية عينة البحث.
2. دراسة تأثير مكونات الدخل غير المرتبط بالفوائد على استقرار المصارف التجارية العراقية عينة البحث.
3. دراسة مدى تفاعل دخل المصارف غير المرتبط بالفائدة مع حجم المصرف للتأثير على الربحية والمخاطر بالنسبة للمصارف التجارية العراقية.

5-1-1 مجتمع وعينة البحث: تمثلت مجتمع البحث بالقطاع المصرفي العراقي، اما عينة البحث فتمثلت بمجموعة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (15) وللفترة من (2010 – 2023).

6-1-1 منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لقياس وتحليل طبيعة العلاقة بين مصادر الدخل الغير مرتبط بالفوائد على كل من ربحية المصارف واستقرارها المالي.

2-1 الدراسات السابقة ذات العلاقة

تناول العديد من الباحثين تأثير تنويع مصادر الدخل على ربحية المصارف واستقرارها، ولا يزال هذا التأثير محل نقاش وجدل. فوفقاً لنظرية المحفظة، تعتمد المصارف المتنوعة على وفورات النطاق لتحقيق ربحية عالية وخفض مستويات المخاطر. اذ تحقق الإيرادات المتأتية من مصادر مختلفة، غير مترابطة أو مترابطة بشكل جزئي، إلى تدفقات ثابتة ومستقرة من اجمالي أرباح المصارف. اذ سعت دراسة(Ochenge,2022) الى تحليل العلاقة بين الدخل من غير الفوائد والاداء المصرفي، وامتدت الدراسة من 2010 الى 2020. ولقياس أداء المصارف واستقرارها، تم استخدام العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية وz-score وباستخدام نموذج الانحدار توصلت الدراسة الى نتيجة رئيسية مفادها ان المصارف التي تنوع مصادر ايراداتها تكون أكثر استقرار وتحقق ارباح اعلى من المصارف التي لا تعتمد على تنويع ايراداتها. كما هدفت دراسة (علي وشينت،2018) الى ايجاد العلاقة بين الدخل من غير الفائدة وارباح القطاع المصرفي ومعرفة حجم اعتماد القطاع المصرفي على الدخل من غير الفائدة فضلاً عن تحليل ربحية بالمقارنة مع دول مختارة، وكانت مدة البحث من 2008-2017، وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدخل غير الفائدة واجمالي ارباح القطاع المصرفي. واشارت دراسة (Shahriar&et al ,2023) الى قياس وتحليل أثر تنويع مصادر الدخل على الاستقرار المصرفي، وتمثل مجتمع البحث بدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وللفترة عشرة سنوات ممتدة

من 2012-2021، وخلصت النتائج الى ان تنويع مصادر الدخل يساهم في تعزيز الاستقرار المصرفي. كما ركزت دراسة Ele & Okwajie(2024) على تقييم آثار الدخل غير الناتج عن الفوائد على أداء مجموعة من البنوك التجارية العاملة في نيجيريا. وتضمن الدخل غير المرتبط بالفوائد رسوم التحويلات الإلكترونية والدخل من رسوم صيانة البطاقات ورسوم الطوابع والدخل من عمولات الرسوم. استخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي البسيط لتقدير معاملات النموذج. خلصت الدراسة إلى أن: الإيرادات من رسوم التحويلات الإلكترونية ورسوم صيانة البطاقات وتحصيلات رسوم الطوابع لهما تأثير إيجابي ومعنوي على أداء المصارف التجارية النيجيرية. في المقابل، وجدت بعض الدراسات السابقة ان تنويع مصادر الدخل يمكن ان يكون أكثر مخاطرة مقارنة بالدخل الناتج عن الأعمال المصرفية التقليدية، فقد تتجاوز تكاليف التنويع فوائده، ما قد يُعرّض المصارف لمخاطر أكبر ويؤدي إلى تدهور ربحيتها واستقرارها المالي. وبناءً على ما سبق، قدمت بعض الدراسات السابقة أدلة متباينة حول تأثير تنويع الدخل على أداء المصارف. تناولت دراسة Bayefa & Onwuchekwa (2023) أثر الإيرادات غير المترتبطة بالفائدة على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة في نيجيريا. تم قياس الإيرادات غير المتعلقة بالفائدة من خلال إيرادات الرسوم، وإيرادات الخدمات المصرفية الإلكترونية، وايراد التعاملات الخارجية، بينما تم استخدام مؤشر TobinQ لقياس الأداء المالي للفترة 2017 - 2021. تم اختيار سبعة مصارف تجارية مدرجة في بورصة نيجيريا. وقد تم تقييم أثر الإيرادات غير المتعلقة بالفائدة على أداء المصارف التجارية في نيجيريا باستخدام نموذج انحدارPanel data. أظهرت النتائج أن دخل الخدمات المصرفية الإلكترونية ترتبط بشكل سلبي ومعنوي بالأداء المالي للمصارف التجارية، بينما لا توجد علاقة بين إيرادات الرسوم ودخل التعاملات الخارجية والأداء المالي لهذه المصارف.

بينما أشارت دراسة Chude & Chude (2022) بالتحقق في العلاقة بين تنويع أنشطة المصرفية وأداء المصارف النيجيرية. وهدفت الدراسة الى معرفة كيفية تأثير كل من دخل عمولات القروض المصرفية، ودخل المتاجرة بالعملات الأجنبية، ودخل الاستثمار في أداء المصارف في نيجيريا باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (OLS). وخلصت الدراسة إلى أن تنويع أنشطة المصارف في مجال عمولات القروض له تأثير معنوي على أدائها المالي، بينما لم يكن لتنويع أنشطة المصارف التجارية في نيجيريا في مجال دخل الاستثمار والمتاجرة بالعملات الأجنبية تأثير معنوي على أدائها المالي. كما سعت دراسة الموصلي (2022) الى بيان فيما اذا كانت المصارف السورية تتبع استراتيجية التنويع في تحقيق ايراداتها ، كما سعت الدراسة الى التعرف على اثر الاستراتيجية المتبعة على ربحية المصارف واستقرارها وكانت مدة الدراسة من 2011-2020 ، تم استخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان كمقياس للتنوع الايرادات، واستخدام مؤشر العائد على الموجودات والعائد على الموجودات المعدل بالخطر كمقياس للربحية ، كما تم استخدام مؤشر Z-score كمقياس للاستقرار المصرفي، وخلصت الدراسة الى انه جميع المصارف السورية ماعدا مصرف قطر يتبع استراتيجية التنويع في ايراداتها ، وان هذه الاستراتيجية لا تؤثر في ربحية واستقرار المصارف.

بناءً على ما تقدم، ونظرًا لعدم حسم الدراسات السابقة وتضارب نتائجها حول تأثير تنويع الدخل على ربحية واستقرار المصارف، ترى هذه الدراسة ضرورة توفير أدلة إضافية للتحقق مما إذا كان تنويع مصادر دخل المصارف يؤثر على استقرارها وأدائها المالي. لذا، ستبحث هذه الدراسة أثر تنويع مصادر الدخل على ربحية واستقرار المصارف التجارية العراقية خلال الفترة من 2013 إلى 2023. وتسعى هذه الدراسة إلى سدّ هذه الفجوة المعرفية. فعلى الرغم من تزايد الاهتمام عالمياً بالدخل غير المرتبط بالفوائد الا انه مازال محدود في البيئة العراقية، وفيما يتعلق بالمتغير المعتمد نلاحظ ان اغلب الدراسات السابقة ركزت على متغير واحد اما الربحية او الاستقرار المصرفي، فضلاً عن ذلك تناولت الدراسة الحالية سلسلة زمنية وبيانات حديثة ممتدة الى عام 2023، واستخدام نماذج قياسية وبيانات حديثة، وهذا يسهم في سد القصور المعرفي وتقديم دراسة تحليليه معمقة في بيئة مصرفية معرضة للازمات المالية والمخاطر الائتمانية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

شهدت الصناعة المصرفية في العقود الأخيرة تحولات هيكلية كبيرة فرضتها التغيرات المتسارعة في البيئة المالية العالمية وازدياد حدة المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية. مما دفع العديد من المصارف الى البحث عن استراتيجيات بديلة لزيادة أرباحها وضمان استدامتها وتأتي استراتيجية الدخل غير المعتمد على الفوائد في مقدمتها. يستعرض هذا المحور الاتي:

1-2 مفهوم الدخل غير المرتبط بالفوائد

يتمثل الدخل من غير الفائدة بكافة الايرادات التي يحصل عليها المصرف من خارج عمليات الاقراض فضلاً عن الارباح التي يحققها المصرف من الانشطة الاخرى باستثناء فوائد القروض والودائع(Karanja,2012:1)، اذ يتمثل الدخل غير المرتبط بالفوائد بالعمولات والرسوم على الخدمات المصرفية وايرادات بيع الموجودات وتأجير العقارات ومزاد العملات الاجنبية (Oniango,2013:2) وتحويل الاموال وادارة صناديق الاستثمار وخدمات الوساطة المالية والاكتتاب فضلاً عن رسوم الانشطة خارج الميزانية والاستشارات الادارية والتوريق(Heffernan, 2005: 53)، وتحتاج المصارف الى مصادر متنوعة للدخل من غير الفوائد للتمويل حالات السحب المفاجئ من قبل المودعين او عندما يحصل على فرص استثمارية جديدة مستعجلة وغير مخطط لها ولا يمكن تمويلها ولهذا و لهذا تحتاج المصارف دائماً الى مصادر تمويلية اضافية او بديليه(الجبوري، 2018: 185).

وهناك اسباب اخرى دعت المصارف الى التوجه نحو مصادر الدخل غير المرتبط بالفوائد اهمها قدرة هذه المصادر على تخفيض اجمالي المخاطر بشكل عام والمخاطر الائتمانية بشكل خاص، فضلاً عن قدرتها على تحرير اسعار الفائدة التي يتم من خلالها تحديد قوى السوق، اذ يؤدي الانخفاض المستمر في معدلات الفائدة الى تخفيض الربحية المتأتية من المصادر التقليدية، وهذا الامر شجع المصارف على التوجه على المصادر غير التقليدية التي لا ترتبط بسعر الفائدة (علي وشنيت،2018: 4).

وهناك نظريات مفسرة للدخل المصرفي تؤكد على تنويع مصادر الدخل اهمها نظرية توازن محفظة الاستثمارات (تنويع الموجودات) The balanced portfolio theoryوالتي تفسر مدى قدرة المصرف على تنويع مصادر دخلة والموازنة بين العائد والمخاطرة من خلال توزيع الاستثمارات بين موجودات مختلفة تبعاً لأهداف المصرف ودرجة تحمله المخاطرة وتوجهاته الاستثمارية.

ونظرية قوة السوق المصرفي Market Power (MP) فتفسر هذه النظرية ان القوة السوقية ترتبط ارتباط مباشر بهيكل السوق (Structure Market)، فالكفاءة المصرفية تتحقق من خلال زيادة الحصة السوقية للمصارف وهذا لا يمكن ان ينتج بدون تنويع الاستثمارات وتوزيعها في جميع المجالات وتشكيل هيكل تمويلي أمثل (عزيز ومهدي ،2023: 13).

2-2 الربحية المصرفية

تعد الربحية مؤشراً لتقيم الاداء المالي، كونها تعبر عن مدى كفاءة الاداء التشغيلي لإدارة المصرف(الزبيدي، 2011: 203) ، وتعد المؤشر المالي الذي يتم استخدامه في وعطاء صورة عن الاداء المحقق(Atrill,2009:69)، اذ تعد الربحية المحدد الرئيسي للنمو والاستدامة على المدى الطويل ، فضلاً عن ان ارتفاع معدل الارباح يحسن من وضع التدفقات المالية في المصرف ويحقق مرونة في مصادر التمويل(رباط،2016: 56) وتسعى الربحية الى تخصيص الاموال لأفضل الاستخدامات وتامين تشغيل المصرف وتطويره عن طريق زيادة الموارد المتاحة (جمعة، 2000: 59)، وتتمثل الربحية بالعلاقة بين الارباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي اسهمت بتحقيق هذه الارباح ، وتعمل المصارف على تحقيق الربحية عن طريق قرارين هما قرار الاستثمار وقرار التمويل (Sangeetha,2012: 172). وتعد الربحية في المصارف مؤشراً لا يمكن البقاء والاستمرار بدونه فهي مقياس للاستقرار المصرفي وبدونه تتعرض المصارف للصدمات السالبة (Aduda,2011: 937) كما تعد مؤشراً تنافسياً في الاسواق المالية ودليل على كفاءة الادارة العليا كونها توفر حاجز ضد الصدمات والمخاطر على المدى القصير (رباط، 2016: 58).

إنَّ تحديد مركز الربحية بالنسبة للمصرف يعد من أصعب الاتجاهات وذلك لعدم وجود وسيلة متكاملة لتحديده، فالعديد من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي من اجل الحصول على ربح أكبر في المستقبل، فالخدمة الجديدة مثلاً تتطلب تكاليف ادارية مرتفعة مما يولد ربحاً متدنياً في بداية الامر الا انه في المستقبل يمكن ان يزداد (فخري وقادر،2016: 150). وهناك مجموعة من المحددات التي تؤثر في تحقيق الربحية المصرفية منها ما يكون ناتج عن البيئة الداخلية للمصرف مثل حق الملكية وحجم الموجودات والسيولة النقدية، وعوامل اخرى تنشأ من البيئة الخارجية المحيطة بالمصرف كالقرارات الصادرة من البنك المركزي مثل التغييرات في اسعار الفائدة وحجم الاحتياطيات.. وغيرها، وهناك معايير محددة تستخدم في تقييم الربحية مثل النسب المالية والمحاسبية او من خلال استخدام المعيار التاريخي الزمني لقياس الربحية من خلال الرجوع للسلاسل الزمنية للمصرف ومقارنة الفروق بين نتائج المؤشرات المالية لأكثر من فترة مالية لبيان طبيعة الاداء ايجاباً ام سلباً (الرغبي،2019: 26).

3-2 الاستقرار المصرفي

يعرف الاستقرار المصرفي بأنه قدرة المصرف على الوفاء بالاحتياجات الحالية والمستقبلية لكافة الاطراف المتعاملة مع المصرف من خلال محفظة استثمارية متنوعة المخاطر والآجال والعوائد مع احتفاظ المصرف بسيولة تمكنه من مواجهة الاحتياجات الطارئة للعملات(البسطويس واخرون، 2023: 20)،وقد حدد مجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي حالة عدم الاستقرار بثلاثة ظواهر رئيسية متتالية تتمثل في انحراف اسعار مجموعة من الاوراق المالية الاكثر اهمية عن اسعارها التي تتلاءم مع مقومات التحليل الاساسي للمؤسسات المالية المصدرة لهذه الاوراق وحدوث تشوه في اتجاهات الائتمان وتزايد احتمالات المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على السداد والانحراف الفعلي او المحتمل لمستويات الانفاق عن المستوى التوازني بما يقلص فرص النمو الاقتصادي (الشاذلي،2014: 15). ولمعرفة درجة الاستقرار المصرفي يجب معرفة اجمالي القيمة السوقية للموجودات وقيمة الديون، فاذا كانت القيمة السوقية للموجودات المملوكة اقل من قيمة الديون اي انها لا تكفي لسداد الديون الكلية هنا يكون القطاع المصرفي في حالة عسر مالي، والعكس عندما تكون القيمة السوقية للموجودات المملوكة أكبر من قيمة الديون هنا يكون القطاع المصرفي في حالة فائض، ويتحقق الاستقرار في حالة تساوي القيمة السوقية للموجودات المملوكة مع قيمة الديون (Tokipii&Monnin,2013:3).

والاستقرار المصرفي ضروري جداً لتحقيق الاستقرار المالي فحدوث اي خلل او تراجع للثقة بالجهاز المصرفي يحدث اضطراباً بأحد مكونات النظام المالي ويؤدي الى عدم استقراره (الشاذلي ،2014: 13).

المبحث الثالث: الإطار العملي

يستعرض وصف عينة البحث ومتغيرات البحث والنموذج الاحصائي المستخدم لتقدير تأثير الدخل غير المرتبط بالفوائد في ربحية واستقرار المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة. بالإضافة الى تحليل نتائج تأثير الدخل غير المرتبط بالفوائد على ربحية واستقرار المصارف التجارية العراقية

1-3 وصف عينة البحث

تضمنت عينة البحث (15) مصرفاً تجارياً عاملاً في العراق خلال الفترة (2014- 2023). وتم الاعتماد على البيانات الثانوية المدرجة في التقارير المالية والميزانيات السنوية الصادرة عن المصارف التجارية العراقية عينة البحث.

الجدول (1) المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (المبالغ بملايين الدنانير العراقية)

ت	المصرف	الرمز	سنة التأسيس	اجمالي الموجودات	الموقع الإلكتروني
1	مصرف بغداد	BBOB	1992	2748.5	www.bankofbaghdad.com.iq
2	مصرف الشرق الأوسط	BIME	1993	3982	www.imeib.iq
3	مصرف الاستثمار العراقي	BIBI	1993	958.16	www.ibi-bankiraq.iq
4	المصرف المتحد للاستثمار	BUND	1994	689.26	www.unitedbank.iq
5	المصرف الاهلي العراقي	BNOI	1995	3982.98	www.nbi.iq
6	مصرف الائتمان العراقي	BROI	1998	507.73	www.creditbankofiraq.com
7	مصرف سومر التجاري	BSUC	1999	295.68	www.sumerbank.iq
8	مصرف الخليج التجاري	BGUC	1999	572.65	www.gcb.iq
9	المصرف الاقتصادي للاستثمار والتمويل	BEFI	1999	499.55	www.ebi.iq
10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	BMFI	2001	788.12	www.almosulbank.iq
11	مصرف التجارة الإقليمي للاستثمار والتمويل	BRTB	2001	1001.05	www.rtb.iq
12	مصرف الاتحاد العراقي	BUOI	2002	520.99	www.unionbank.iq
13	مصرف آشور الدولي للاستثمار	BASH	2005	757.76	www.ashurbank.iq
14	مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	2005	1135.36	www.mbi.iq
15	مصرف عبر العراق	BTRI	2006	385.86	www.tib.iq

المصدر: الجدول من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية والميزانيات السنوية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للعام 2023.

2-3 متغيرات البحث

تم تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة والضابطة الخاصة بالمصرف بالاعتماد على الدراسات السابقة مثل دراسة Ghazouani, & Basty(2021) ودراسة Javaid (2021) ودراسة Ansah-Addo(2015) ودراسة Davis, et al., (2024). وقد استُخدم مؤشران رئيسيان كمتغيرات تابعة لتقييم ربحية المصارف، وهما: العائد على حقوق الملكية (ROE) الذي يُعرَّف بأنه نسبة الربح قبل الضريبة إلى حقوق الملكية، والعائد على الموجودات (ROA) الذي يُعرَّف بأنه نسبة الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الموجودات. أما المؤشر الرئيسي لقياس استقرار المصارف فهو الدرجة المعيارية (z-score). حيث تُعرَّف الدرجة المعيارية بأنها مقلوب احتمالية الإعسار، وتعتمد على العلاقة بين ربحية المصرف (i) (ROA_{it})، ومخاطر عوائده (σi ROA)، ومستوى كفاية رأسماله (CAR_{it}) خلال فترة زمنية متغيرة تتضمن ثلاث مشاهدات للعائد على الموجودات (ROA) خلال الفترة من t - 2 إلى t. تشير القيم الأعلى للدرجة المعيارية (z-score) إلى انخفاض احتمالية الإفلاس. وتم احتساب قيمة z-score بالصيغة الاتية:

$$z - score_{it} = \frac{CAR_{it} + ROA_{it}}{SDROA_{it}} \text{.....(1)}$$

اما المتغير المستقل الرئيسي فتشمل الإيرادات غير المتعلقة بالفائدة كلاً من الرسوم والعمولات، والأرباح الموزعة، والعملات الأجنبية، وخدمات التداول الأخرى. استخدمنا اجمالي إيرادات الرسوم والعمولات، والأرباح الموزعة وإيرادات العملات الأجنبية وغيرها كنسبة من إجمالي الدخل التشغيلي. تُقاس متغيرات مكونات الإيرادات غير المتعلقة بالفائدة بثلاثة مؤشرات:

1. دخل العملات الأجنبية (FCIN)

تقاس هذه النسبة من قسمة دخل العملات الأجنبية إلى الدخل التشغيلي. ويعكس العلاقة الموجبة ان المتاجرة بالعملات الأجنبية يعزز من ربحية المصارف.

2. دخل المتأتي من الأرباح الموزعة (DIVDIN):

هذه هي نسبة الأرباح الموزعة (أو الخسائر) إلى الدخل التشغيلي. تشير العلاقة الإيجابية مع الربحية إلى زيادة في الأرباح غير الموزعة، مما يؤدي إلى تحسين الربحية.

3. دخل الرسوم والعمولات(FCOIN):

تشير هذه النسبة إلى مدى مساهمة الرسوم والعمولات في ربحية واستقرار المصارف التجارية. تحتسب هذه النسبة من قسمة اجمالي الرسوم والعمولات إلى الدخل التشغيلي.

كما تم توظيف بعض متغيرات السيطرة الخاصة بالمصرف لرصد الفروقات التي لا ترتبط مباشرةً بالدخل غير المرتبط بالفائدة، ولكنها ضرورية لتحديد ربحية المصارف واستقرارها مثل حجم المصرف مقاس بلوغاريتم اجمالي موجودات المصرف، نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات ونسبة الودائع الى اجمالي الموجودات ونسبة القروض الى اجمالي الموجودات بالإضافة الى نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي موجودات المصرف.

3-3 الاسلوب الاحصائي المستخدم

يعرض هذا القسم المنهجية المستخدمة لاختبار تأثير مكونات الدخل غير المرتبط بالفائدة في ربحية واستقرار المصارف التجارية العاملة في العراق، تم توظيف نموذجي الأثر الثابت والاثر العشوائي وذلك لتحليل العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة، ويمكن صياغة معادلة الانحدار بالصيغة الاتية

$$Prof_{\mathrm{it}} = \alpha_0 + \alpha_1 \mathrm{FCOIN} + \alpha_2\ \mathrm{FCIN} + \alpha_3\ \mathrm{DIVDIN} + \alpha_4 \mathrm{SIZE} + \alpha_5 \mathrm{DEPA} + \alpha_6 \mathrm{CAR} + \alpha_7 \mathrm{LOAN} + \alpha_8 \mathrm{LIQU} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots..(2)$$

$$Lnz - score_{\mathrm{it}} = \alpha_0 + \alpha_1\ \mathrm{FCOIN} + \alpha_2\ \mathrm{FCIN} + \alpha_3\ \mathrm{DIVDIN} + \alpha_4 \mathrm{SIZE} + \alpha_5 \mathrm{DEPA} + \alpha_6 \mathrm{CAR} + \alpha_7 \mathrm{LOAN} + \alpha_8 \mathrm{LIQU} + \omega_{\mathrm{it}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$\omega_{\mathrm{it}} = u_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث ان:

$\mathrm{Prof}_{\mathrm{it}}$: مؤشرات الربحية (العائد على الموجودات ROA والعائد على حق الملكيةROE)

Ln z-score : الاستقرار المالي مقاس بلوغارتيم Z – score.

FCOIN: دخل الرسوم والعمولات لقاء تقديم الخدمات المصرفية.

FCIN: دخل المتاجرة بالعملات الأجنبية.

DIVDIN: دخل الاستثمار في الأوراق المالية.

SIZE: حجم المصرف مقاس بلوغارتيم اجمالي الموجودات.

CAR: نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات (كفاية رأس المال).

DEPA: نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات.

LOANA: نسبة القروض الى اجمالي الموجودات.

LIQU: نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات (السيولة).

4-3 الوصف الاحصائي لمتغيرات البحث

يوضح الجدول (2) الوصف الاحصائي للمتغيرات المعتمدة والمستقلة والمتغيرات الضابطة، اذ تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع المتغيرات. اذ بلغ متوسط العائد على حق الملكية (3.077%) وبانحراف معياري (3.745). وكان متوسط العائد على الموجودات (1.156%) في حين بلغ متوسط قيمة z-score (1.81).

تمثل المتغير المستقل الرئيسي بمكونات الدخل غير المرتبط بالفوائد والمتمثلة بدخل الرسوم والعمولات لقاء تقديم الخدمات المصرفية وايرادات المتاجرة بالعملات الأجنبية وايرادات الاستثمار في الاوراق المالية مقسومة على اجمالي الإيرادات التشغيلية. اذ بلغ متوسط كل مكون (31.208%) (38.693%) (29.584%) على التوالي وبانحراف معياري (21.275) (25.342) (26.955) ان ارتفاع قيمة الانحراف يعكس عدم استقرار هذه الأرباح وتأثرها بمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمصارف عينة الدراسة. اما المتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف، بلغ متوسط حجم المصرف والمعبر عنه بلوغاريتم اجمالي الموجودات (2.81) وبانحراف معياري (0.22) يعكس تقارب المصارف التجارية العراقية من حيث الحجم. اما متوسط نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات فقد بلغ (48.53%) وهي نسبة مرتفعة جداً تعكس اعتماد المصارف عينة الدراسة على أموالها الذاتية بشكل كبير جداً مقارنة بمصادر الأموال الخارجية

كالودائع. كما بلغ متوسط نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات (48.87%) وبانحراف معياري مقداره (17.42) يعكس الاختلاف في حجم الودائع خلال فترة الدراسة وعبر المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة. اما متوسط نسبة القروض الى اجمالي الموجودات فكان (25.45%) وهي نسبة منخفضة تشير الى اعتماد المصارف على مصادر دخل أخرى بعيدة عن دخل الفوائد المرتبطة بالقروض لتحقيق الأرباح. اما متوسط نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات فبلغت (48.71%) بانحراف معياري (24.21). ويشير ذلك الى ارتفاع حجم الأموال النقدية لدى المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة.

الجدول (2) الوصف الاحصائي لمتغيرات البحث

المتغيرات	Code	Obs.	Mean	Std. Dev.	Max	Mini
أ. المتغيرات التابعة						
العائد على حق الملكية	ROE	150	3.077	3.745	12.365	-1.656
العائد على الموجودات	ROA	150	1.156	1.353	4.061	-0.927
الاستقرار المالي	Lnz-score	150	1.81	0.58	4.34	0.92
ب. المتغيرات المستقلة						
دخل الرسوم والعمولات	FCOIN	150	31.208	21.275	75.441	1.969
دخل المتاجرة بالعملات الأجنبية	FCIN	150	38.693	25.342	92.173	0
دخل الاستثمار في الأوراق المالية	DIVDIN	150	29.584	26.955	92.693	-23.426
ج. المتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف						
حجم المصرف	SIZE	150	2.81	0.22	3.6	2.43
كفاية رأس المال	CAR	150	48.53	16.82	86.48	12.68
نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات	DEPA	150	48.87	17.42	84.37	6.16
نسبة القروض الى اجمالي الموجودات	LOANA	150	25.45	18.58	79.88	0
نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات	LIQU	150	48.71	24.21	97.35	1.04

الجدول من اعداد الباحثتين بالاستناد إلى التقارير المالية والميزانيات السنوية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة.

5-3 مناقشة النتائج

1-5-3 تحليل نتائج تأثير الدخل غير المرتبط بالفوائد على ربحية المصارف التجارية العراقية

لتقدير تأثير الدخل غير المرتبط بالفوائد في ربحية المصارف التجارية العراقية باستخدام متغيري العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشرين لقياس الربحية، تم توظيف نماذج انحدار ال Panel Data (الانحدار الثابت Fixed Effects Model(FEM)، الانحدار العشوائي(Generalized Least Squares (GLS) . تم تطبيق Hausman test statistic للمفاضلة بين نموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائي (GLS) لاختيار النموذج الأكثر دقة وكفاءة ووجدت النتائج ان قيم الاختبار للمتغيرين العائد على حق الملكية (ROE) والعائد على الموجودات (ROA) كانت اكبر من 0.05 ويشير ذلك الى ان نموذج الأثر الثابت أكثر دقة مقارنة بالنموذج الأثر العشوائي. كما موضح في الجدولين (3) و(4). اذ أظهرت نتائج التقدير الإحصائي باستخدام نموذج الانحدار ذو التأثيرات الثابتة (Fixed Effects) كما موضح في الجدول (3) ما يلي:

تشير قيمة (F-statistic) الى معنوية النماذج الثلاثة بمستوى دلالة اقل من 1% إلى المعنوية الإجمالية للنموذج، مما يؤكد قدرة المتغيرات المستقلة المجتمعة على تفسير التغيرات في العائد على الموجودات. كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.28، وهو ما يعني أن النموذج يفسر ما نسبته 28% من التقلبات في العائد على الموجودات، بينما تعود النسبة المتبقية لعوامل أخرى خارج نطاق الدراسة.

وتوصلت النتائج ان كل من نسبة دخل المتأتي من شراء وبيع العملات الأجنبية ونسبة الدخل المتاجرة بالأوراق المالية ونسبة العمولات والرسوم لقاء تقديم الخدمات المصرفية لا تؤثر بشكل كبير في ربحية المصارف التجارية العراقية. وجاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة Basty&Ghazouani (2021) التي وجدت أنشطة الاستثمار وعمليات محفظة الأوراق المالية التجارية والعمليات المالية الأخرى لا تؤثر على الربحية المصارف التونسية.

وفيما يخص المتغيرات الضابطة المرتبطة بالمصرف، توصلت الدراسة الى ان حجم المصرف يؤثر بشكل ايجابي ومعنوي في العائد على اجمالي الموجودات ROA. وهذا يشير الى ان المصارف الكبيرة أكثر ربحية من المصارف الصغيرة مستفيدة من وفورات الحجم في المصارف التجارية العراقية. كما وجدت النتائج ان نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات لها تأثير ايجابي ومعنوي في العائد على اجمالي الموجودات ROA. وهذا يشير الى ان ارتفاع هذه النسبة يؤدي الى زيادة ربحية المصارف التجارية العراقية وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع نتائج دراسة Olalere et al. (2021). كما وجدت النتائج ان كفاية رأس المال تؤثر بشكل ايجابي معنوي في العائد على اجمالي الموجودات ROA. وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع نتائج كلاً من دراسة Ochenge (2022) ودراسة Buyuran & Ekşi (2020) التي وجدت أن المصارف ذات نسب كفاية رأس المال عالية تتجه إلى أن تكون أكثر ربحية مقارنة بالمصارف الأخرى.

اما فيما يتعلق بتقدير أثر الدخل غير المعتمد على الفوائد في العائد على حق الملكية، يتضح من الجدول (4) ان قيم Hausman Test قد بلغت (2.524) (2.516) (2.5144) لكل من دخل المتاجرة بالعملات الأجنبية ودخل الاستثمار في الأوراق المالية ودخل الرسوم والعمولات على التوالي. وكانت قيمة p-value (0.000) اقل من 0.05 ويشير ذلك الى ان نموذج الأثر الثابت أكثر دقة مقارنة بنموذج الأثر العشوائي. كما تشير قيمة (F-statistic) الى معنوية النماذج الثلاثة بمستوى دلالة اقل من 1% إلى معنوية النماذج الثلاثة، مما يؤكد قدرة المتغيرات المستقلة المجتمعة على تفسير التغيرات في العائد على حق الملكية. كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ما بين 0.25 و0.26، وهو ما يعني أن النموذج يفسر ما نسبته25% الى 26% من التقلبات في العائد على حق الملكية، بينما تعود النسبة المتبقية لعوامل أخرى لم تتناولها الدراسة. توصلت النتائج الى ان نسبة دخل الرسوم والعمولات لقاء تقديم الخدمات المصرفية لها تأثير سلبي ومعنوي في العائد على حق الملكية. قد تبدو هذه النتيجة غريبة للوهلة الأولى لكن إذا اخذنا بنظر الاعتبار توجهات البنك المركزي العراقي نحو تطبيق استراتيجية الشمول المالي وحث المصارف التجارية العراقية على تقديم الخدمات المصرفية لأكبر شريحة من افراد المجتمع وبأسعار تنافسية منخفضة يمكن ان لا تغطي تكاليف الخدمة المصرفية. بالإضافة الى الاستثمار الكبير في التكنولوجيا المالية والمصرفية، اذ شهدت فترة البحث تطور في عمل المصارف التجارية العراقية وادخال خدمات مصرفية حديثة وتطبيق أنظمة عمل متطورة تعتمد على التقنيات المصرفية المتقدمة بشكل كبير والتي تحتاج الى كثافة الاستثمار التكنولوجي (تمثل كل ما ينفقه المصرف على التكنولوجيا المالية مقارنة بإجمالي موجوداته) هذه الأسباب وغيرها يمكن ان تفسر انخفاض دخل الرسوم والعمولات في المصارف العراقية عينة البحث وبينت الدراسة ان نسبة الدخل الناجم عن المتاجرة بالعملات الأجنبية لها تأثير ايجابي غير معنوي في العائد على حق الملكية. حيث يعد نشاط المتاجرة بالعملات الأجنبية من الأنشطة عالية المخاطر بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف التي تؤدي الى تحقيق ارباح سريعة ولكن في الوقت ذاته قد تتعرض الى خسائر غير متوقعة. بالإضافة الى العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على عدد من المصارف العراقية بسبب تورطها المحتمل في غسيل الأموال وتهريب الدولار، مما أدى إلى شل قدرتها على التعامل بالدولار. كما يعكس التأثير السلبي للمتاجرة بالعملات الأجنبية الى ابتعاد المصرف عن وظائفه الرئيسية في منح القروض التي تحقق عائداً مستقراً. وبشكل عام، تتوافق هذه النتائج مع الفرضية الأولى للبحث التي تنص على "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمكونات الدخل غير المرتبط بالفوائد على ربحية المصارف التجارية العراقية".

أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة ذات العلاقة بخصائص المصرف، فقد وجدت النتائج ان حجم المصرف له تأثير إيجابي معنوي في العائد على حق الملكية. بالمثل أوضحت الدراسة ان كل من نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي في العائد على حق الملكية مما يشير الى ان زيادة اعتماد المصارف على أموال المودعين يسهم في زيادة ربحية المصارف التجارية العراقية. كما وجد ان نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات ايضاً لها تأثير طردي معنوي في العائد على حق الملكية. فالمصارف التي تمتلك كفاية رأس مال اعلى تكون أكثر ربحية. بالإضافة الى ذلك، أظهرت النتائج ان نسبة القروض الى اجمالي الموجودات تؤثر بشكل إيجابي معنوي وهذا يعني ان زيادة منح القروض يؤدي الى زيادة ربحية المصارف

الجدول (3) تأثير مكونات الدخل غير المرتبط بالفوائد في العائد على الموجودات (ROA) للمصارف التجارية العراقية باستخدام نموذج الأثر الثابت

Dependent Variable: ROA			
Variables	Model(1)	Model(2)	Model(3)
FCIN	-0.004		
DIVDIN	DIVDIN	0.0038	
FCOIN			-0.0009
SIZE	2.491**	2.529**	2.501**
DEPA	0.105***	0.104***	0.105***

CAR	0.116***	0.116***	0.116***
LOAN	0.020	0.020	0.020
LIQU	-0.013	- 0.013	-0.014
Constant	-16.385***	-16.507***	-16.428***
Observations	150	150	150
R-squared	0.28	0.28	0.28
Number of id	15	15	15
F(5,145)	2.524	2.516	2.5144
Prob>F	0.000	0.0000	0.000
Hausman test			
Chi-square (5)	25.27	24.44	25.94
p-value	0.0003	0.0004	0.0002

الجدول من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata-15 .

ملاحظة: ***، **، * تظهر مستوى معنوية عند 1%، 5%، 10% على التوالي.

الجدول (4) تأثير مكونات الدخل غير المرتبط بالفوائد في العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف التجارية العراقية باستخدام نموذج الأثر الثابت

Dependent Variable: ROE			
Variables	Model(1)	Model(2)	Model(3)
FCIN	-0.007*		
DIVDIN		0.0086	
FCOIN			0.0029
SIZE	18.299*	18.572***	18.091***
DEPA	0.642*	0.641**	0.644**
CAR	0.607**	0.609***	0.609***
LOAN	0.141	0.138*	0.137*
LIQU	-0.033	-0.035	-0.037
Constant	-109.726**	-110.633***	-109.527***
Observations	150	150	150
R-squared	0.25	0.25	0.26
Number of id	15	15	15
F(5,145)	2.258	2.242	2.2529
Prob>F	0.0033	0.0036	0.0034
Hausman test			
Chi-square (5)	17.94	17.70	16.76
p-value	0.0064	0.007	0.0102

الجدول من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata-15 .

ملاحظة: ***، **، * تظهر مستوى معنوية عند 1%، 5%، 10% على التوالي.

3-5-2 تحليل نتائج تأثير الدخل غير المرتبط بالفوائد على استقرار المصارف التجارية العراقية

لتقدير أثر الدخل غير المعتمد على الفوائد في الاستقرار المالي والمعبر عنه بقيمة z-score، يوضح من الجدول (5) ان قيم Hausman Test، قد بلغت (4.19) (3.00) (2.10) لكل من دخل المتاجرة بالعملات الأجنبية ودخل الاستثمار في الأوراق المالية ودخل الرسوم والعمولات على التوالي، وكانت قيمة p-value أكبر من 0.05 ويشير ذلك الى ان نموذج الأثر العشوائي أكثر دقة مقارنة بنموذج الأثر الثابت. كما تشير قيمة (F-statistic) الى معنوية النماذج الثلاثة بمستوى دلالة اقل من 1% إلى معنوية النماذج الثلاثة، مما يؤكد قدرة المتغيرات المستقلة المجتمعة على تفسير التغيرات الحاصلة في الاستقرار المالي. كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ما بين 0.44 و0.45، وهو ما يعني أن النموذج يفسر ما نسبته44% الى 45% من التقلبات في الاستقرار المالي، بينما تعود النسبة المتبقية لعوامل أخرى لم تتناولها الدراسة. وبينت الدراسة ان نسبة الدخل الناجم عن الرسوم والعمولات لقاء تقديم الخدمات المصرفية لها تأثير طردي معنوي في استقرار المصارف التجارية العراقية. بمعنى ان زيادة الاعتماد على هذا النوع من الدخل يؤدي الى زيادة الاستقرار المالي من خلال تقليل حساسية هذا النوع من الدخل لتقلبات الفائدة والدورة الاقتصادية. كما وجد ان نسبة الدخل المتأتي من الاستثمار في الأوراق المالية له تأثير سلبي معنوي في الاستقرار المالي، أي ان زيادة اعتماد المصارف التجارية العراقية على الأرباح الناجمة عن الاستثمار في الأوراق المالية (أسهم وسندات) يؤدي الى انخفاض مستوى الاستقرار المالي. ويمكن ان يعزى ذلك الى ارتفاع درجة التقلب في دخل المتاجرة بالأوراق المالية وعدم استقراره مقارنة بدخل الفوائد المتأتية من القروض. فالأسواق المالية تتأثر بشكل سريع بالأزمات الاقتصادية مما يجعل أرباح المصارف عرضة لتقلبات حادة تؤثر في قوة مركزها المالي. وبشكل عام، تبدو هذه النتائج متوافقة مع فرضية البحث الثانية التي تنص " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمكونات الدخل غير المرتبط بالفوائد على استقرار المصارف التجارية العراقية".

أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة ذات العلاقة بخصائص المصرف، فقد وجدت النتائج ان حجم المصرف له تأثير إيجابي معنوي في الاستقرار المالي، ويشير ذلك الى ان المصارف الكبيرة أكثر استقراراً من المصارف الصغيرة. بالمثل أوضحت الدراسة ان نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات ايضاً لها تأثير طردي معنوي في الاستقرار المالي. فالمصارف التي تمتلك كفاية رأس مال اعلى تكون أكثر استقراراً. بالإضافة الى ذلك، أظهرت النتائج ان نسبة القروض الى اجمالي الموجودات تؤثر بشكل سلبي معنوي وهذا يعني ان زيادة منح القروض يؤدي الى عدم استقرار المصارف

الجدول (5) تأثير مكونات الدخل غير المرتبط بالفوائد في استقرار المصارف التجارية العراقية والمعبر عنه بقيمة Z-score باستخدام نموذج الأثر العشوائي

Dependent Variable: Lnz-score			
Variables	Model(1)	Model(2)	Model(3)
FCIN	0.001***		
DIVDIN		-0.001**	
FCOIN			-0.001
SIZE	1.497***	1.448***	1.432***
DEPA	-0.008	-0.008	-0.008
CAR	0.016**	0.016*	0.016*
LOAN	-0.012***	-0.011***	-0.011***
LIQU	-0.009***	-0.008***	-0.008***
Constant	-2.121	-1.940	-1.948
Observations	150	150	150
R-squared	0.45	0.45	0.44
Number of id	15	15	15
F(5,145)	5.352	5.292	5.170
Prob>F	0.000	0.0000	0.000
Hausman test			
Chi-square (5)	4.19	3.00	2.10
p-value	0.0651	0.0809	0.0911

الجدول من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata-15 .

ملاحظة: ***، **، * تظهر مستوى معنوية عند 1%، 5%، 10% على التوالي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

1-4 الاستنتاجات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات تتمثل بالآتي:

1. توصلت النتائج الى ان نسبة دخل الرسوم والعمولات لقاء تقديم الخدمات المصرفية لها تأثير سلبي ومعنوي في العائد على حق الملكية. ويمكن ان يعزى ذلك الى توجهات البنك المركزي العراقي نحو تطبيق استراتيجية الشمول المالي وحث المصارف التجارية العراقية على تقديم الخدمات المصرفية لأكبر شريحة من افراد المجتمع وبأسعار تنافسية منخفضة قد لا تغطي تكاليف الخدمة المصرفية. بالإضافة الى الاستثمار الكبير في التكنولوجيا المالية والمصرفية.
2. تؤثر نسبة الدخل الناجم عن الرسوم والعمولات لقاء تقديم الخدمات المصرفية بشكل طردي ومعنوي في استقرار المصارف التجارية العراقية. بمعنى ان زيادة الاعتماد على هذا النوع من الدخل يؤدي الى زيادة الاستقرار المالي من خلال تقليل حساسية هذا النوع من الدخل لتقلبات الفائدة والدورة الاقتصادية.
3. هناك تأثير عكسي ومعنوي لنسبة الدخل المتأتي من الاستثمار في الأوراق المالية على الاستقرار المالي، أي ان زيادة اعتماد المصارف التجارية العراقية على الأرباح الناجمة عن الاستثمار في الأوراق المالية (أسهم وسندات) يؤدي الى انخفاض مستوى الاستقرار المالي. ويمكن ان يعزى ذلك الى ارتفاع درجة التقلب في اسعار الأوراق المالية وعوائدها وعدم استقرارها مقارنة بدخل الفوائد المتأتية من القروض. فالأسواق المالية تتأثر بشكل سريع بالأزمات الاقتصادية مما يجعل أرباح المصارف عرضة لتقلبات حادة تؤثر في قوة مركزها المالي.
4. ان حجم المصرف يعد المحدد الأساسي لقدرة المصارف على الاستفادة من الايرادات غير المتعلقة بالفوائد. اذ تبين ان حجم المصرف يؤثر ايجابياً ومعنوياً في ربحية واستقرار المصارف التجارية العراقية. وهذا يشير الى ان المصارف الكبيرة أكثر ربحية وأكثر استقراراً من المصارف الصغيرة التي تعتمد على دخل الفوائد.
5. ان نسبة كفاية رأس المال تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي في ربحية واستقرار المصارف التجارية العراقية. اي أن المصارف التي تمتلك كفاية رأس المال عالية لها القدرة على استيعاب الخسائر في حالة حدوثها.
6. تؤثر نسبة القروض الى اجمالي الموجودات بشكل إيجابي ومعنوي في ربحية المصارف التجارية العراقية. كما تؤثر بشكل عكسي ومعنوي في الاستقرار المالي، اذ ان ارتفاع هذه النسبة يشير الى زيادة حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية وبالتالي زيادة ربحية المصارف الا ان ذلك سيؤدي الى زيادة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية العراقية.
7. اشارت النتائج الى ان زيادة الموجودات السائلة تؤدي الى زيادة المخاطر المصرفية. اذ ان الاحتفاظ بالموجودات السائلة او القريبة الى النقد بدلا من استثمارها في قروض تدر أرباحا عالية يؤدي الى انخفاض في ربحية المصارف الامر الذي يسهم في اضعاف المركز المالي على المدى الطويل مما يقلل من استقرارها.

2-4 التوصيات

يوصي البحث صناع القرار في المصارف التجارية العراقية بالآتي:

1. ضرورة التوسع في منح الائتمان لما له من دور في تعزيز استقرار ربحية المصارف التجارية العراقية الى جانب مصادر الدخل الأخرى الغير المتعلقة بالفوائد.
2. ينبغي على المصارف التجارية العراقية أن تنوع مصادر دخلها عبر التوسع في تقديم الخدمات المصرفية مثل الرسوم والعمولات المصرفية أو الاستثمار في الأوراق المالية الى جانب دخل الفوائد.
3. تشجيع المصارف التجارية العراقية على الابتكار المالي وتقديم خدمات مصرفية رقمية وغيرها من الخدمات الحديثة الامر الذي يسهم في زيادة ربحية واستقرار المصارف التجارية.
4. ضرورة تعزيز ادارة المخاطر المصرفية لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر السوقية ومخاطر أسعار الصرف واعتماد طرق جديدة مبتكرة لتعزيز قدرتها على تحمل المخاطر المصرفية.

قائمة المصادر

اولاً: المصادر العربية

1. التقارير المالية والميزانيات السنوية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للفترة (2010-2023).
2. البسطويس، مروه، ابراهيم، محمد، زايد، محمد، 2023، دور الافصاح عن المخاطر المصرفية في تحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 7، العدد1.

3. جمعة، سعيد فرحات، 2000، الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض.
4. الجبوري، عبد العزيز شويش،2019، ادارة المصارف مدخل تطبيقي، الطبعة الاولى، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، العراق.
5. رباط، محمد هاشم،2016، ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات وتأثيرهما على الربحية في المصارف التجارية – دراسة تحليلية اعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005-2014، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.
6. الرغبي، جمال محمد يونس، 2019، أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية تحليلية)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة، الزرقاء، الاردن.
7. الزبيدي، حمزة محمود، 2011، ادارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
8. الشاذلي، احمد شفيق، 2014، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي.
9. علي، حسام عباس، شنيت، رقية عبد الخضر،2018، الدخل من غير الفائدة وتأثيره على ارباح القطاع المصرفي العراقي (دراسة مقارنة)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام 2018.
10. عزيز، عزو، مهدي، منى عطا،2023، أثر تنويع مصادر الدخل في تحسين الاداء المالي في المصارف (دراسة تطبيقية في المصارف التجارية العراقية)، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 21.
11. فخري، سامر محمد، قادر، آسو بهاء الدين،2016، مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 2.
12. الموصلي، منال، 2022، تنوع الايرادات وأثرها على ربحية واستقرار المصارف السورية الخاصة، مجلة المعهد العالي لإدارة الاعمال، المجلد 1، العدد 2.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Aduda, J., & Gitonga, J. (2011). The relationship between credit risk management and profitability among the commercial banks in Kenya. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, *7*(9), 934.
2. Ansah-Addo, L. (2015). *Does Non-Interest Income Make Banks More Risky? Retail Vs Investment Banking Activities in Africa* (Doctoral dissertation, University of Ghana).
3. Atrill,Peter,2009,Financial Management For Decision Markers , Fifth edition,England.
4. Bayefa, H., & Onwuchekwa, J. (2023). Non-interest income and financial performance of deposit money banks in Nigeria. *FUO Journal of Management Sciences*, *7*(2), 175-183.
5. Chude N. & Chude D. (2023); Relationship between bank diversification and bank performance. International Journal of Advanced Multidisciplinary Research & Studies, 3(3); 45-51.
6. Davis, E. P., Karim, D., & Noel, D. (2024). Noninterest income, macro prudential policy and bank performance, Economics and Finance Working Paper Series, Working Paper No. 2415
7. Ele, L. E, Ubom B. U&Onwe, B. U. (2024) Non-Interest Income and Financial Performance of Deposit Money Banks in Nigeria. *Fulafia Journal of Entrepreneurial Development,* 2(2), 142-169.
8. Ghazouani, I., & Basty, N. (2021). Non-interest income and bank profitability: Evidence from Tunisian banks. *International Journal of Scientific Research and Management*, *9*(12), 2785-2796.
9. Gichure, S. K. (2015). *The relationship between non-interest income and financial performance of commercial banks in Kenya* (Doctoral dissertation).

10. Heffernan, S. (2005). *Modern banking*. John Wiley & Sons.
11. Javaid, S. H. (2021). Non-interest Income and Profitability: A Case of Pakistani Banks, MPRA Paper No. 117425. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/117425/
12. Jokipii, T., & Monnin, P. (2013). The impact of banking sector stability on the real economy. *Journal of International Money and Finance*, *32*, 1-16.
13. Ochenge, R. (2022). *The effect of revenue diversification on bank profitability and stability during the COVID-19 Pandemic: Evidence from Kenya* (No. 59). KBA Centre for Research on Financial Markets and Policy Working Paper Series.
14. Oniango, R. (2015). *Effect of non-interest income on profitability of commercial banks in Kenya* (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
15. Sangeetha, J. (2012). Financial crisis and Omani commercial banks: A performance review. *European Journal of Business and Management*, *4*(8), 171-176.
16. Shahriar, A., Mehzabin, S., & Azad, M. A. K. (2023). Diversification and bank stability in the MENA region. *Social Sciences & Humanities Open*, *8*(1), 100520.